

اطلقت الروزنامة الضريبية والتصريح الالكتروني و"موازنة المواطن"
الحسن: نتمنى أن تبني الحكومة المقبلة على الانجازات التي حققناها
وتواصل مسيرة التطوير من حيث وصلت وتحاول اللحاق بالفرصة

لو تم تحويل المليار دولار التي يحتجزها وزير الاتصالات واحتسابها ضمن المداخيل
نكون حققنا هذه السنة أدنى نسبة للعجز إلى الناتج منذ 20 عاما

المؤشرات الماكرو اقتصادية التي تحققت أتت نتيجة
للسياسات المالية والاقتصادية الصائبة التي انتهجناها

تخيلوا كيف كان سيكون الوضع لو لم ننتهج تلك السياسات المالية والاقتصادية الصائبة
ولو لم تتحقق المؤشرات الماكرو اقتصادية الايجابية التي نتجت عنها

زخم المؤشرات الاقتصادية بدأ يتراجع بفعل عدم الاستقرار السياسي

كأن ثمة من لا يريد لهذا البلد أن ينتعش اقتصاديا
فدائما يأتي ما- أو من- يفرمل الاندفاعا ويعيدنا إلى الوراء

دعت وزيرة المال ريبا الحسن اليوم الجمعة الحكومة المقبلة الى أن "تبني على
الانجازات" التي حققتها وزارة المال، "وتواصل مسيرة التطوير من حيث وصلت
وتحاول اللحاق بالفرصة" التي أتاحتها للبنان مجموعة المؤشرات الماكرو-اقتصادية
الايجابية، وشددت على أن هذه المؤشرات تحققت نتيجة "السياسات الاقتصادية
والمالية الصائبة" التي انتهجتها الوزارة.
وعقدت الحسن اليوم الجمعة مؤتمراً صحافياً في مقر معهد باسل فليحان المالي
والاقتصادي، تحدثت فيه "عما تم إنجازه في هذه الفترة الوجيهة من عمر الحكومة
(...) وأهم ما تحقق على صعيد الوضع المالي"، واعدت "أهم الإصلاحات
والإنجازات التي عملت عليها الوزارة"، وأعلنت اطلاق "ثلاثة مشاريع إصلاحية
وتطويرية، تصب كلها في خانة تعزيز الشفافية، وتفعيل التواصل مع المواطنين،
وتسهيل معاملات المكلفين وتوفير الوقت والجهد عليهم".
وقالت الحسن "لقد انتهجنا في السنوات الماضية سياسة تصحيح مالي، وعملنا على
خفض عبء الدين العام على الاقتصاد بهدف تمكين المالية العامة من تمويل المشاريع
الأكثر إلحاحا وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للمواطنين".

وأشارت الى أن "نسبة النمو الحقيقي بلغت 8,40 في المئة في العام 2009 وما يزيد عن 7 في المئة في العام 2010، وانخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي 10 نقاط وبلغت 136% في العام 2010". وأضافت "كذلك، استطعنا تخفيض نسب الفوائد على سندات الخزينة بالليرة وسندات اليوروبوندرز، وهذا ما سينعكس، وللمرة الأولى، تراجعاً في خدمة الدين العام في العام 2011 عما قبلها".

وتابعت "لقد تم في العام 2010 تحقيق فائض أولي قدره 1855 مليار ليرة (2,1 مليار دولار) أي بزيادة 14 في المئة عن الفائض الأولي المحقق في 2009، وهذا عائد إلى انخفاض النفقات الأولية بنسبة 2,3 في المئة. وبلغت نسبة الفائض الأولي الى الناتج المحلي 3,2 في المئة بنهاية 2010 في مقابل 3,1 في المئة في 2009".

ولاحظن أن "هذا الفائض عوّض زيادة بلغت 2 في المئة في خدمة الدين، مما أدى إلى تحسن بنسبة 2,2 في المئة للميزان الإجمالي الذي تحقق عجزاً قدره 4363 مليار بانخفاض قدره 99 مليار ليرة عن العجز المسجل في 2009. وبالتالي، فان نسبة العجز إلى الناتج تراجعت 1 في المئة عن العام المنصرم، لتبلغ 7,47 في المئة من الناتج في 2010".

وشددت على أن "لو تم تحويل المليار دولار التي يحتجزها وزير الاتصالات بحجب واهية ولو تم احتسابها ضمن المداخيل، نكون حققنا هذه السنة أدنى نسبة للعجز إلى الناتج منذ 20 عاماً".

واعتبرت الحسن أن "الاقتصاد اللبناني كان أمام فرصة حقيقية". وقالت "كل المؤشرات الماكرو الاقتصادية التي تحققت أنت نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية الصائبة التي انتهجناها والتي حاول الكثيرون انتقادها ولكن خاب أملهم والنتائج تتحدث عن نفسها وعن صوابيتها. لقد حالوا طمس الحقيقة عن الناس بالشعارات والتهم والمزايدات وأنا أقول للمواطنين تخيلوا كيف كان سيكون الوضع لو لم ننتهج تلك السياسات ولم نتحقق تلك الإيجابيات".

وأضافت "لم يكن التصحيح المالي هدفاً بحد ذاته، فقد كان هدفنا تحويل هذه المؤشرات الايجابية إلى وقائع وإصلاحات حقيقية وتنمية الاقتصاد، بما ينعكس إيجاباً على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى حياة اللبنانيين في يومياتهم. كما إن تحقيق هذه المؤشرات شكلت اللحظة المواتية لإطلاق مثل هذه الإصلاحات والمضي في التنمية الاقتصادية".

وتابعت "ولكن، يا للأسف، نلاحظ اليوم أن زخم هذه المؤشرات بدأ يتراجع، بفعل عدم الاستقرار السياسي، وكأن ثمة من لا يريد لهذا البلد أن ينتعش اقتصادياً، تماماً كما حصل بعد باريس 2 وباريس 3. دائماً يأتي ما- أو من- يفرمل الاندفاع، ويكبح الأمل، ويعيدنا إلى الوراء، لكننا لن نفقد الأمل وسنبقى نسعى لتطوير الاقتصاد والعمل على تأمين فرص العمل للبنانيين وتأمين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لهم، في أي موقع كنا".

وفي المحور الثاني من المؤتمر الصحافي، أوردت الحسن أهم الإصلاحات والإنجازات التي عملت عليها الوزارة، فقالت "بما أن مسار التصحيح المالي هو الطريق الصحيح والوسيلة المثلى لمعالجة عبء الدين العام، ولما كان هذا المسار لا يمكن أن يتحقق من دون تحفيز النمو وتكبير حجم الاقتصاد لاحتواء وتيرة نمو الدين العام وخفض العجز، وخفض خدمة الدين، لذلك كانت الضرورة الملحة لتطوير البنية

التحتية وتحسين بيئة الأعمال بما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد والحركة الاستثمارية وزيادة فرص العمل وبالتالي على دخل المواطنين، وهذا ما تم التعهد به في البيان الوزاري وتمت ترجمته من خلال زيادة ملحوظة في الإنفاق الاستثماري في مشروع موازنة 2010 و 2011".

واضافت "حرصنا على تضمين مشروع موازنة 2010 زيادة ملحوظة في الإنفاق الاستثماري، بلغت نحو 126 في المئة عن عام 2009 أو ما يعادل 4,2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف الاستثمار في تحسين الحياة اليومية للبنانيين، من خلال توفير الكهرباء والماء، وتحسين أوضاع الطرق، وتطوير قطاع الاتصالات. وللمرة الأولى منذ سنوات، تمكنت الوزارة من انجاز مشروع الموازنة في الوقت المحدد دستورياً، اذ تم انجاز مشروع موازنة 2011 وتقديمه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بعد نحو أسبوع فحسب من انتهاء المهلة الدستورية. ويسعى مشروع موازنة 2011 إلى استكمال عملية تطوير البنى التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي".

وتابعت "في موازاة الإصلاح المالي وزيادة الإنفاق الاستثماري، وبالأهمية نفسها، عملنا على زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية، كما عملنا على تخفيف العبء الضريبي، فألغينا الرسوم المدرسية وزدنا المبالغ المعفاة من ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال وسواها".

وقالت "لقد حظي تطوير النظام الضريبي والسياسات الضريبية، سواء لجهة تحسين التشريعات أو تعزيز الإدارة وخدماتها، بحصة كبيرة من اهتماماتي وذلك بهدف مراجعة توزيع الأعباء الضريبية وتحسين بيئة الأعمال. فبالإضافة إلى إصدار العديد من المذكرات والتعاميم التي تسهل العمل وتزيل الإستنساب، عملنا على مفاصل رئيسية في هذا الإطار أهمها:

- أعدنا درس مشروع القانون الجديد للضريبة على دخل الأفراد والشركات، والذي يهدف إلى تحديث النظام الضريبي اللبناني، وقد وزع على الهيئات الاقتصادية والنقابات لإبداء الرأي تمهيداً لمناقشته. أعدنا مشاريع تعديلات على قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الاجراءات الضريبية لمعالجة الثغر التي ظهرت نتيجة التطبيق.

- عملنا على تعزيز الالتزام الضريبي وادارة المخاطر وتحديث أساليب التدقيق الضريبي، فقد أطلقنا في هذا الصدد مشروع توأمة مع الادارة الضريبية الفرنسية.

- أدرجنا في قوانين الموازنة مواد تعديلات على قوانين ضريبة الأملاك المبنية ورسم الطابع المالي ورسم الانتقال، وإلغاء العديد من الضرائب والرسوم بهدف تخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين.

- أعدنا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، دراسات لإعادة تنظيم الإدارات الضريبية بهدف دمجها، ما يؤدي إلى تفعيل الإدارة الضريبية وإنشاء شبك الخدمات الموحد".

ولخصت الحسن أهم الانجازات على صعيد الإدارة المالية بالآتي:

- "أطلقنا عملية مراجعة لقانون المحاسبة العمومية بغية تحديثه وعصرنته، ووضعنا الخطوط عريضة لتعديل هذا القانون، تمهيداً لصوغه بكامل تفاصيله.

- أطلقنا ورشة لمراجعة الأنظمة والإجراءات المحاسبية ولتطوير أساليب التدقيق المحاسبي لتكون مبنية على الأساليب الحديثة والمعايير الدولية.
- إدراجنا المدفوعات والمساهمات والتحويلات للهيئات والصناديق والمؤسسات العامة، وكذلك النفقات التي أجازتها قوانين منفصلة ومتفرقة ضمن قوانين الموازنة.
- عملنا على ضمان سنوية تنفيذ الموازنة من خلال تضمين موازنة العام 2010 مادة تحد من تدوير الإعتمادات لسنوات لاحقة، للنفقات التي لا يتعلق بها حق الغير.
- انتهجنا مقاربة في إعداد الموازنة تنطلق من النظرة العامة وصولاً إلى تفاصيل الإعتمادات من خلال إدراج إطار متوسط المدى للإنفاق يمتد على ثلاث سنوات، ووضع سقف إجمالي للإنفاق، ضمن تعميم الموازنة.
- هدفنا إلى تحسين الشفافية والمحاسبة، فأدرج مادة قانونية في مشروع موازنة 2010 تلزم وزارة المالية تضمين مشروع الموازنة جدولاً يظهر وضع المالية العامة على المدى المتوسط استناداً إلى الخطط والأهداف القطاعية المتوسطة المدى التي تقدمها الوزارات المعنية.
- بدأنا العمل على إنشاء حساب موحد للخزينة، وتحديد حسابات الحكومة لدى مصرف لبنان للوصول إلى صورة شاملة لوضع السيولة العامة، وإغلاق الحسابات المتوقفة وتحديد تلك التي يمكن دمجها مع حساب الخزينة، على أساس يومي.
- وبهدف تعزيز شفافية عمليات الشراء الحكومي أعدنا دليلاً خاصاً بالصفقات العامة يستند إلى الإطار القانوني الحالي، ووضعنا مجموعة من دفاتر الشروط النموذجية، بهدف توحيد الممارسات والإجراءات".
- أما على صعيد تطوير إدارة الدين العام، فعددت الحسن "أهم ما عملت وزارة المال على إنجازه"، فقالت:
- "أعدنا المرسوم التطبيقي لإنشاء مديرية الدين العام، وانجاز مشروع مرسوم انشاء الهيئة العليا للدين العام.
- أعدنا أول إستراتيجية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات 2010-2015، مترافقة مع تحليل المخاطر وتحديد الخيارات، يجري تيويمها سنوياً.
- طورنا أساليب عمل مصلحة العمليات الدين العام، لجهة تحسين الفاعلية وانسياب المعلومات والتقليل من المخاطر التشغيلية.
- عملنا على تطوير السيولة بالليرة اللبنانية في السوقين الأولية والثانوية عبر إصدارات طويلة الأجل بهدف توسيع المعدل الواسطي لمدة استحقاق الدين، والحد من مخاطر إعادة التمويل.
- أنجزنا ثلاثة إصدارات ناجحة وبفوائد منخفضة، اثنان منها بالعملات الأجنبية، إضافة إلى أول إصدار طويل الأجل بالليرة اللبنانية.
- عملنا على تطوير الأسواق المالية نظراً إلى أن هذا التطوير يشكل عنصراً رئيسياً في تحسين إدارة الدين. وفي هذا الإطار، فقد أنجزنا وبالتعاون مع مصرف لبنان واللجان النيابية دراسة مشروع قانون الأسواق المالية وأحيل على الهيئة العامة لإقراره".
- وتابعت "أما على صعيد الإدارة الجمركية، فقد أطلقنا مشروع يهدف إلى مراجعة وتبسيط وتطوير وتحديث إجراءات التخليص الجمركي. وأبرز ما يهدف إليه هذا المشروع جعل إجراءات التخليص إلكترونية وبلا ورق، واعتماد الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عبر المصارف التجارية".
- وأضافت "أما على صعيد الشؤون العقارية، فنحن نعلم أن أهم إنجاز يمكن تحقيقه هو وضع أسس واضحة للتخمين العقاري، وعليه عمدنا إلى تطوير مرسوم إنشاء لجان التخمين بما يسمح بالإسراع في إنجاز هذا العمل الضخم. كما تابعت العمل في عمليات المسح والتحديد والتحرير، إضافة إلى البدء بمسح عقارات الدولة بهدف تحديد واقعها الفعلي على الأرض والتعديتات الحاصلة عليها".
- ثم انتقلت الحسن إلى المحور الثالث المتعلق بإطلاق المشاريع الثلاثة.

وقالت "المشروع الأول هو البوابة الالكترونية لوزارة المال، وهذه البوابة تدخلنا الى عصر جديد، عصر الخدمات الالكترونية الذي يتيح للمكلفين انجاز المعاملات من دون تكاليفهم عبء الانتقال والانتظار". وأوضحت أن "عنوان هذه البوابة هو www.finance.gov.lb والتي تتيح الدخول إلى رابطتين:

- الرابط الأول هو الموقع الالكتروني للوزارة، المتضمن معلومات وتقارير عن المالية العامة والموازنة والدين العام والاتفاقات الدولية والمساعدات الخارجية والصفقات العامة، ويمكن الاطلاع من خلاله على المهل الضريبية والاعلانات والقرارات المتعلقة بالضرائب.
- الرابط الثاني هو رابط الخدمة الالكترونية، الذي يضع في متناول المكلفين نظاماً ضريبياً إلكترونياً، سوف يمكنهم تباعاً من تقديم تصاريحهم إلكترونياً والإطلاع على تصاريحهم السابقة وعلى التكاليف الصادرة، وهو ما يشكل قفزة نوعية كبيرة، تصب في خانة تسهيل معاملات المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، وفي خانة تعزيز الالتزام الضريبي. وهذه الخطوة المهمة سيليها في مرحلة لاحقة اعتماد الدفع الالكتروني، الذي تعمل عليه الوزارة حالياً، بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي وستوضع بخدمة المواطنين خلال الأشهر المقبلة".

وشرحت أن "المشروع الثاني، ويدخل أيضاً في خانة تسهيل الالتزام الضريبي، هو الروزنامة الضريبية، التي تحوي معلومات عامة عن المواضيع الضريبية، والتواريخ التي تهم المكلفين، كمواعيد التصريح والمهل وما الى ذلك. وهذه الروزنامة ستكون متوافرة في مكاتب الوزارة في كل المناطق، وهي مكتملة لسلسلة أدلة المواطن التي يصدرها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، والتي توضح للمواطن بشكل مبسط وسهل سبل انجاز معاملاته، وآخرها دليل عن تسجيل مباشرة العمل في وزارة المالية، وآخر عن حق المواطن في الاعتراض".

وعن المشروع الثالث قالت الحسن: "يسرني أن أضع بين أيديكم اليوم، للمرة الأولى، هذه الوثيقة التي تحمل عنوان (موازنة المواطن)، والتي نتمنى أن تجعل منها وزارة المال تقليداً سنوياً وثابتاً يشكل جزءاً لا يتجزأ من وثائق الموازنة العامة، نظراً إلى أهميتها في تعزيز نهج الشفافية الذي اختارنا كفريق سياسي إتباعه منذ سنوات، وحققتنا خطوات كبيرة في تطبيقه".

وأوضحت أن "موازنة المواطن، كما يدل اسمها، تتوجه إلى المواطن اللبناني، تخاطبه في بيته وعمله، من دون وسيط، وتتضمن عرضاً مبسطاً لمشروع الموازنة العامة، بالصيغة التي قدّمتها وزارة المال، وقبل أن يقرّه مجلس النواب".

وشرحت أن "موازنة المواطن"، التي تصدرها الوزارة بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد، "تلخص أهم الأرقام الواردة في مشروع الموازنة، وتوضح للمواطنين، بشكلٍ سهلٍ، مصادر الواردات، وكيفية توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة".

كما تتضمن "موازنة المواطن"، بحسب الحسن، "عرضاً للاهداف العامة لمشروع الموازنة العامة لسنة 2010، وللنفقات والايرادات الحكومية، مع التركيز على قطاعات تعني حياة المواطنين اليومية، كالخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وضمن اجتماعي، والخدمات العامة، كالكهرباء، إضافة إلى عرض لأرقام الدين العام ومكوناته".

وشددت على أن "هذه الخطوة تهدف إلى إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع المالية وسياسات الحكومة التي تعبر عنها الموازنة العامة، والتي تعنيه في حياته اليومية".
وتمنت الحسن في ختام كلامها، "أن تبني الحكومة المقبلة على هذه الانجازات، وتواصل مسيرة التطوير من حيث وصلت، وأن تحاول اللحاق بالفرصة، لئلا تفلت منا نهائياً".

صعب

بعد ذلك، تحدث نائب رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد فادي صعب، فشكر للوزيرة الحسن "مساهمتها القيمة في هذا المشروع وتوفيرها الموارد اللازمة التي ذللت لنا الكثير من العقبات في سعينا الى إصدار موازنة المواطن".
وأضاف أن "الاعلان عن إصدار موازنة المواطن يأتي كترجمة فعلية لوثيقة التفاهم الموقعة بين وزارة المال والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد في العام 2007. وبعد أشهر عدة من العمل الدؤوب بين فريق عمل الوزارة والجمعية، توصلنا الى إنجاز هذه الوثيقة التي ستمكّن المواطن من قراءة أرقام الموازنة العامة بعيداً من اللغة التقنية المعقّدة".

وأضاف "تتلّخص أهداف موازنة المواطن في أنها تشكّل أداة ملخصة بيده يستطيع من خلالها أن يراقب بشكل مبسط كيفية جباية الواردات وكيفية توزّع الانفاق العام على القطاعات المختلفة. وبالتالي، فإن هذه الوثيقة هي محاولة أولية لتتير المواطن وتقربه من فهم دوره الرقابي الأولي لمحاسبة السلطات المعنية على سياساتها المالية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن إنها تشكل مادة ثمينة لمنظمات المجتمع المدني لتشكيل مجموعات ضغط ومناصرة حول القضايا التي يعتبرونها حيوية وضرورية لتحسين مستوى معيشة المواطنين". وأشار الى أن "مضمون هذه الوثيقة أقر بعد الإطلاع على آراء عينة من المواطنين والجمعيات الأهلية بغية الوقوف على آرائهم ومعرفة ما هي طبيعة المعلومات التي يودون الحصول عليها".

وأوضح أن "هذه المبادرة تأتي مكملّة للجهود التي قامت بها الجمعية في السنوات القليلة الماضية، إذ إن توافر الأرقام الرسمية وتسليط الضوء على تأثيرها على المالية العامة يشكلان أرضية ضرورية لاقرار مبدأ حق الوصول الى المعلومات. وربما تكون هذه المبادرة خطوة أولية تفسح المجال أمام مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات وتصديقه من قبل مجلس النواب. وتسعى الجمعية في هذا السياق الى الضغط لاقرار مشاريع قوانين ذات صلة بالشفافية كمشروع قانون حماية كاشفي الفساد ومشروع قانون منع تضارب المصالح والتطبيق الجدي لقوانين سبق أن صدقت ولم تجد طريقها إلى التطبيق لغاية اليوم مثل قانون وسيط الجمهورية وشرعة حقوق الإنسان. إنّ الإصلاح كي ينجح لا بد أن يكون شاملاً، وهذا ما يستدعي تعاون جميع الحريصين على رفع كلمة القانون واحترام الدستور وتشبيد دولة المؤسسات كي نتمكن من مكافحة الفساد".

وتابع " نحن إذ نشكر وزارة المال على إتاحتها الفرصة لنا للعمل معاً لإجلاء الغموض الذي يحيط بالعديد من الأمور في الموازنة ومردده، مع الأسف، الي تعقيدات المحاسبة العمومية اللبنانية التي تحتاج إلى تطوير وتحديث وتفصيل تشريعياً ومعلوماتياً وإدارياً بأسرع وقت". ونقل عن المسؤولين في الوزارة تأكيدهم "أنهم بصدد إدخال العديد من التطويرات الضرورية كي تصبح شفافية الموازنة 100% وليس 32% كما هي الحال حالياً وكما ظهر في مؤشر (OBI) عامي 2008 و2010". وأمل في أن يصبح إصدار موازنة المواطن "تقليداً سنوياً".

أسئلة

ثم أجابت الوزيرة الحسن عن الأسئلة فقالت إن "أهم الخطوات المطلوبة من الوزير المقبل اتمام العمل على اقرار الموازونات باسرع وقت ممكن للبدء في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الملحوظة في مشروع الموازنة، والامر الاخر الذي يجب ان يعمل عليه والذي استطعنا ان نحققه خلال الاعوام الثلاثة المنصرمة هو تخفيض نسبتي العجز والدين الى الناتج المحلي". وازافت "يجب الان نقل من اهمية هذا الامر. صحيح ان الناس الذين نتوجه اليهم قد لا يلمسون عملياً نتائج تخفيض نسبتي العجز والدين الى الناتج المحلي، ولكنهم كانوا سيشعرون بها لو لم يتحقق هذا الامر، وكان الوضع المالي والاقتصادي والنقدي مختلفاً تماماً، وعلى المدى البعيد كلما كان لدينا تصحيح مالي اكبر يخف عبء الدين على الاقتصاد، ويصبح في استطاعتنا استعمال الموارد المحررة لدفع الاعتمادات المتعلقة بالتعليم والصحة والقضايا الاجتماعية التي يحتاجها المواطن".

وتابعت "رغم التشنجات السياسية والمشكلات التي مررنا بها، حققنا نمواً بين 7 و8 % ونحن قادرون اليوم على ان نطلق القدرات الكامنة للاقتصاد لاستثمار الوضع الذي نحن فيه بطريقة جيدة وكان بإمكاننا ان نقوم بكثير من الاصلاحات لتطوير البنى التحتية في الكهرباء والاتصالات".

واعترت أن "الوقت لم يفت بعد وخصوصاً في ظل وضع المالية العامة الجيد، ولكن اذا استمرينا في هذا الوضع السياسي الصعب، فاننا سننثر سلماً مالياً واقتصادياً بعد مرور شهرين او ثلاثة، ولكن لن ننثر نقدياً لان وضعنا ثابت على هذا المستوى، فاذا لم توضع الخلافات السياسات جانباً ولم يتم العز على الجراح كما ووضع خطط واضحة للنهوض الاقتصادي، فان الفرصة التي اضعتها مرتين ستضيع مرة اخرى". وتابعت "استطعنا على الاقل ان نحقق انجازاً كبيراً على مستوى المالية العامة، قد لا نشعر به بشكل ملموس، ولكن لو لم يتحقق هذا الانجاز، لكان الجميع تأثر سلباً وطبعاً هذا لا يكفي، ولكن علينا ان نستمر في عملية الاصلاح لنحقق نمواً مستداماً ولكن للأسف لم نستطع ذلك في حكومة الوحدة الوطنية، واتمنى من حكومة اللون الواحد ان تتخذ قرارات تنهض بالاقتصاد".

الحسن عن البنزين: قطع البنزين عن الناس ضغط على رئيس الجمهورية ولا يوصل الى نتيجة

قالت وزيرة المال ربيّ الحسن خلال مؤتمرها الصحافي اليوم الجمعة في معهد باسل فليحان، إن "مبلغ الثلاثة الاف ليرة الذي عرضه وزير الطاقة جبران باسيل لتخفيض سعر صفيحة البنزين كان يجب ان يتقدم به قبل استقالة الحكومة وبطريقة قانونية لان الطريقة التي تقدم بها غير قانونية".

ورأت الحسن "ان مبلغ ثلاثة الاف لن يصمد لان سعر البنزين على ارتفاع مستمر، فاقترحنا تخفيضه بنسبة خمسة الاف ليرة رغم انها خطوة صعبة ماليا على خزينة الدولة الا انها مع وتيرة النمو يمكنها ان تصمد اكثر لنتمكن من مساعدة الناس اجتماعيا وهذا هو الهدف". وتابعت "كنت قد ارسلت كتابا الى الامانة العامة لمجلس الوزراء طلبت فيه موافقة استثنائية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس حكومة تصريف الاعمال للمضي في خطوة خفض خمسة آلاف ليرة، وفي ظل عدم وجود مجلس للوزراء لا توجد طريق اخرى يمكن ان نمضي بها الا اذا اردنا انتظار تشكيل الحكومة الجديدة وصدور البيان الوزاري واجتماع مجلس الوزراء لاتخاذ هذه الخطوة بمعنى علينا ان ننتظر ربما نحو شهر او شهرين، لذلك نعتقد ان الموافقة الاستثنائية هي الحل السريع اليوم".

وسألت "ماذا فعل وزير الطاقة؟ لم يصدر جدول الاسعار اليوم، فماذا استفدنا؟ لقد أبلغتني نقابة الشركات المستوردة للنفط امس ان كمية البنزين يمكن أن تنفذ خلال يوم او يومين، وبالتالي على من يضغط الوزير باسيل؟ هو يضغط على رئيس الجمهورية، ويدخلنا في ازمة بنزين طويلة عريضة واستراتيجية، وهو يقطع البنزين عن الناس ولا يصل الى نتيجة".

وتوجهت الى باسيل قائلة: "أصدر الجدول حتى نتمكن من الحصول على الموافقة الاستثنائية. انها الطريقة التي تخدم الناس، اما طريقة الضغط التي لا توصل الى مكان، فلا أعرف ما هو هدفها".

